الموانئ الحرة واهميتها مع اشارة للموانئ العراقية

م.د. منتهى طعيمه عناد
الجامعة المستنصرية – كلية التربية الاساسية– قسم الجغرافية

المستخلص

لقد عملت العديد من الدول النامية في الآونة الاخيرة الى اقامة المناطق الحرة في موانئها، وقد نجح البعض منها في ذلك، كدولة الامارات العربية لمتحدة التي حققت نتائج ايجابية في هذا الجانب وبالإمكان الاستفادة منها في تطوير المناطق الحرة في العراق التي تتمتع الاخيرة بمقومات النجاح المتمثلة بالموقع الجغرافي الملائم لإقامة هذا النوع من الموانئ اضافة الى اطلالتها على منطقة تمتاز بارتفاع المستهلكين، لذا فقد حاول البحث التعرف على مفهوم الموانئ الحرة والمزايا التي تحققها هذه الموانئ وعرض للمناطق الناجحة مع عرض للموانئ العراقية وواقع المناطق الحرة فيها.

Abstract

Many developing countries have recently worked to establish free zones in their ports. Some have succeeded in this, such as the United Arab Emirates, which have achieved positive results in this regard and the possibility of benefiting from their experience in the development of free zones in Iraq. The success of the geographical location suitable for the establishment of this type of ports, in addition to the high numbers of consumers, so the research has tried to identify the concept of free ports and benefits achieved by these ports, and reviewed the successful free zones with a review of Iraqi ports and the reality of the regions Free in them.

المقدمة

يعد النقل البحري من اكثر الانشطة الاقتصادية تأثراً بالتطورات التكنولوجية التي اصابت البيئة في الوقت الحاضر، حيث بلغت مساهمته في نقل التجارة العالمية ٨٠% بحمولة وصلت (٧٧٥،٣٥١) مليون طن توزعت على ناقلات النفط والغاز المسال ٤٢% و ٣٦% لسفن الصب و ٨% لسفن الحاويات و ١٣% لسفن البضائع[١].

مما ترتب على ذلك زيادة حجم المنافسة العالمية للنقل البحري وفي ظل هذا الوضع ظهرت الحاجة الى تحديث وتسمية الموانئ وتعيين اعدادها وتخصصها وموقعها وجعلها تحتل موقعاً فاعلا في الاقتصاد الوطني وبالتالي فان وضع سياسية مخططة لتطوير الموانئ يعد من الامور المهمة، ولاسيما ان هناك دول عديدة لجات الى اقامة ما يعرف بالموانئ الحرة وقد نجحت في تجاربها، كما هو الحال في ميناء جبل علي في دول الامارات العربية المتحدة.

وعليه لا بد للموانئ العراقية من النهوض التجاري ومواكبتها للتطورات العلمية والتكنولوجية في مجال النقل البحري، نظرا للموقع الجغرافي المميز الذي يتمتع به العراق بشكل عام والموانئ العراقية بشكل خاص، باعتبارها اقصر حلقة وصل بين الشرق والغرب والخط التجاري الامثل لمرور تجارة الترانزيت بين جنوب وشرق اسيا وبلدان اوروبا.

لذا يهدف البحث الى بيان دور واهمية الموانئ الحرة في تحسين الاداء والقدرة على التنافس مع غيرها من الموانئ من خلال عرض لبعض التجارب الدولية بهذا الخصوص، وعليه ينطلق البحث من فرضية انه هل بالإمكان تطبيق ذلك على الموانئ العراقية التي تواجه العديد من التحديات الاقليمية والدولية، والبعض منها يمتلك مناطق حرة تتوفر فيها مقومات النجاح، كما هو الحال في المنطقة الحرة الواقعة في ميناء خور الزبير.

ووفقاً لذلك فان البحث سيتناول الجوانب التالية:

١. نشأة الموانئ الحرة وتطورها التاريخي.
٢. مفهوم الموانئ الحرة وانواعها.
٣. مميزات الموانئ الحرة.
٤. عرض لبعض تجارب المناطق الحرة.
٥. الموانئ العراقية وواقع المناطق الحرة فيها.

١. نشأة المناطق الحرة وتطورها التاريخي:

نشأت الموانئ الحرة في القرن السابع عشر وكان الهدف منها جذب اكبر قدر ممكن من التجارة الدولية وقد نمت وتوسعت مع توسع خطوط التجارة العالمية، ومن ابرز الامثلة على ذلك منطقة جبل طارق عام ١٧٠٤م وهونغ كونك عام ١٨٤٨م[٢].

ومع بداية القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، اخذت هذه لموانئ بالتوسع وتأديه خدمات متنوعة واليوم تتوزع هذه الموانئ جغرافياً على عدد من قارات العالم، ففي قارة اسيا تتواجد في شرق وجنوب شرق القارة اقدمها موانئ هونغ كونك وسنغافورة وتايوان، اما في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي فهي تتوزع على كل من البرازيل والمكسيك والارجنتين وشيلي وجزر

البهاما، اما في القارة الافريقية فتتوزع هذه الموانئ على (١١) دولة، وفي اوربا قامت كل من المانيا ايطاليا الدنمارك وفرنسا بأنشاء عدد من المناطق الحرة في موانئها البحرية في كل من هامبورغ، بريمن، كوبنهاكن، نابولي.

وفي منطقة الشرق الاوسط تتواجد هذه الموانئ في خمس دول منها الامارات العربية المتحدة ، قطر، سلطنة عمان، مصر، الاردن[٣].

وفي العراق كانت هناك محاولات عديدة لأنشاء مناطق حرة في مؤانئها منذ نهاية عقد الستينات من القرن الماضي منها المنطقة الحرة في ميناء ام قصر، وفي عام ١٩٩٨ أنشأت المنطقة الحرة في ميناء خور الزبير والذي كان احد مبررات انشاءها النهوض بالوضع الاقتصادي المتردي للبلد جراء الحصار الاقتصادي المفروض عليه خلال تلك الفترة.

٢. مفهوم الموانئ الحرة وانواعها:

تعرف الموانئ الحرة على انها تلك المناطق التي تعد جزء من اقليم الدولة والتي يسمح فيها باستيراد البضائع الاجنبية وتخزينها واعادة تصديرها دون فرض رسوم كمركية وضرائب من قبل الدولة المقام على ارضها الميناء الحر[٤].

وتتعدد في هذا النوع من الموانئ الانشطة المزاولة فيها، فقد يكون النشاط تجاري تمارس فيه عمليات الخزن والتعبئة واعادة النقل، او صناعي يقوم بتصنيع السلع التي تحتاج اليها الدولة وتستوردها من الخارج.

او اقامة صناعات لغرض التصدير كصناعة السلع الكهربائية والالكترونية، الصناعات الجلدية، المواد الطبية والتجميلية بالإضافة الى صناعة مواد التعبئة والتغليف، واحيانا نجد هذا النوع من الموانئ يجمع بين النشاط التجاري والصناعي مما يتطلب ذلك مساحات واسعة نسبياً.

٣. مميزات الموانئ الحرة:

تؤدي الموانئ الحرة دوراً كبيراً في الاقتصاد الوطني للدولة المقام على ارضها الميناء وهي تتابين من حيث المزايا او العوائد المتأتية من وراء انشائها فهي تختلف من ميناء لأخر ومن دولة الى اخرى وفقاً لاختلاف موانئها واختلاف نشاطها التجاري، ومع ذلك فهي تحقق ارباح تصل نسبتها ٧٠% تضاف الى دخل الدولة المضيفة. [٥]

ومن اهم مزايا الموانئ الحرة والتي يمكن ايجازها على النحو التالي:

١. زيادة حركة وسائط النقل بمختلف انماطها البرية والبحرية مما يساعد على زيادة الارباح وتطوير قطاع النقل.

٢. تنشيط تجارة المرورالترانزيت.

٣. جذب رؤوس الاموال الاجنبية لغرض الاستثمار.
٤. خلق يد عاملة ماهرة مع زيادة الخبرة للعاملين في مجال الموانئ.
٥. تنشيط حركة التوطن الصناعي.
٦. الحصول على العملات الاجنبية لان رواتب العاملين واجور النقل تدفع بالعملة الاجنبية.
٧. تساهم في تنمية المناطق والمدن المقامة فيها من خلال مساهمتها في تطوير البنى التحتية المتمثلة بالمرافق الخدمية المتنوعة ومحطات الكهرباء وشبكات الماء والصرف الصحي.

ان نجاح الميناء الحر او المنطقة الحرة في تحقيق هذه المزايا يعتمد على جملة من العوامل يأتي في مقدمتها قدرة الدولة في توفير بيئة سياسية واقتصادية مستقرة، بالاضافة الى اختيار الموقع الجغرافي الملائم الذي يعد عاملاً مهما في جذب الشركات الاجنبية، يضاف الى ذلك توفير قدر عالي من الخدمات والتسهيلات والقدرة على التنافس مع الموانئ الاخرى من حيث نوع الخدمة وكلفتها[٦].

٤. عرض لبعض تجارب المناطق الحرة:

لقد استطاعت العديد من البلدان النافية من ان تشهد حركة تنموية سريعة من خلال اقامة المناطق الحرة فيها، كما هو الحال في دولة الامارات العربية المتحدة التي تملك في الوقت الحالي (٣٠) منطقة حرة، تعد المنطقة الحرة الموجودة في ميناء جبل علي من المناطق الحرة المتميزة على المستوى العربي والعالمي والتي سيتم استعراضها على النحو الاتي:

المنطقة الحرة لجبل علي: نشأت هذه المنطقة في ميناء جبل علي الذي يبعد ٣٥ كم عن جنوب غرب مدينة دبي عام ١٩٨٥ تنظر الخريطة (١) وقد هيأت دولة الامارات البنية الاساسية الملائمة لإقامة هذه المنطقة متمثلة بتطوير ميناء دبي وانشاء ميناء راشد. عام ١٩٧٩ بالإضافة الى اقامة عدد من المشاريع الصناعية كمصنع دبي للألمنيوم ومصنع دبي للكيبلات، لتكون نماذج مشجعة لجذب المستثمرين.

تضم هذه المنطقة في الوقت الحالي اكثر من ٧٠٠٠ شركة في مختلف الجنسيات تعمل في مختلف المجالات منها الأجهزة الالكترونية والطبية، وصناعة الادوية ومكائن ومعدات البناء والمواد الغذائية وخدمات التعبئة والتغليف والخزن وغيرها من الصناعات[٧].

خريطة (١)
موقع ميناء جبل علي في دولة الامارات العربية المتحدة

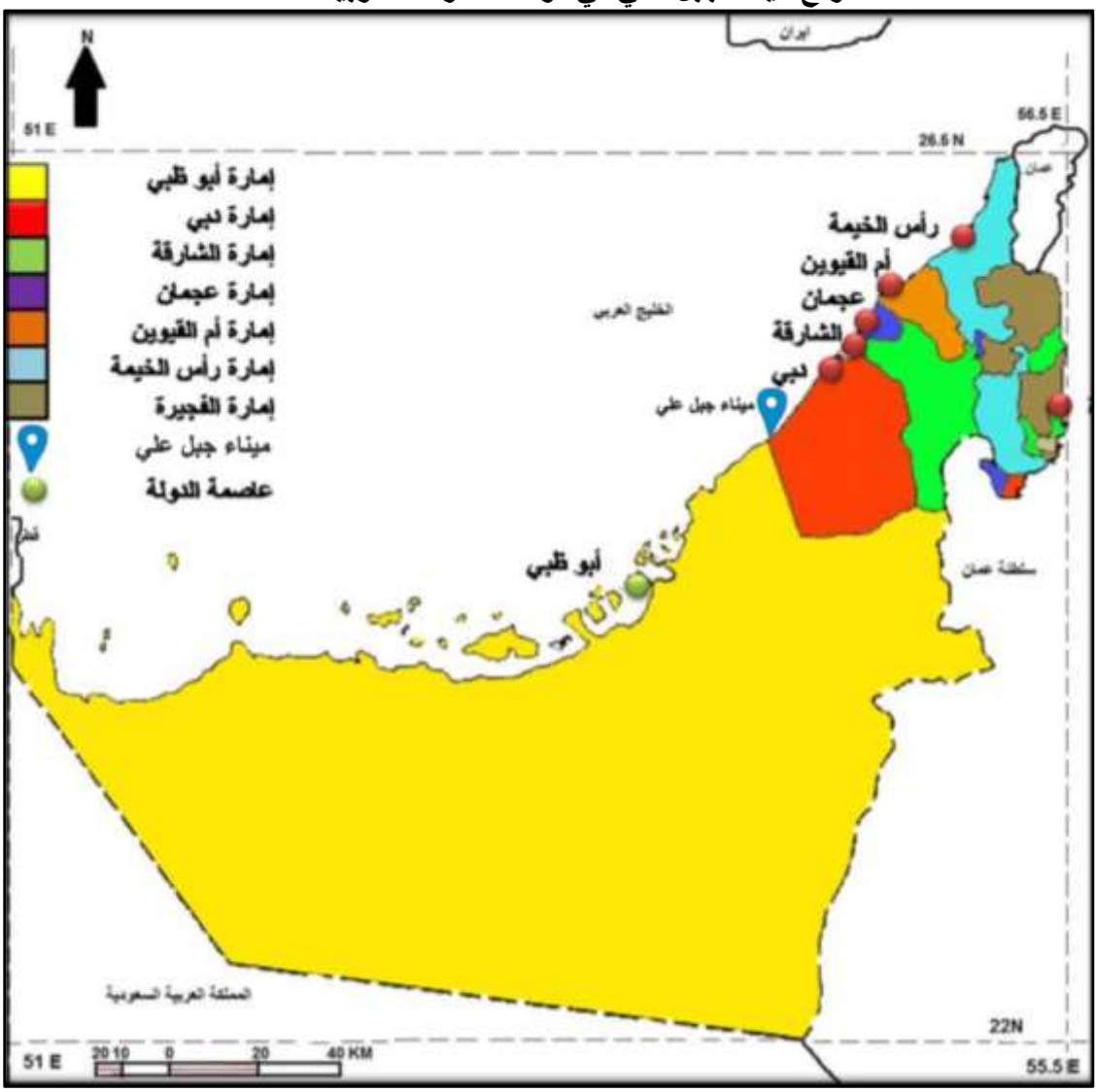

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على ضياء علي حافظ، النقل البحري في موانئي ام قصر العراقي وجبل علي الاماراتي "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير(غيرمنشورة) ، كلية التربية ابن رشد،جامعة بغداد ، ٢٠١٧، ص٤٥.

لقد اثبتت هذه المنطقة نجاحها سواء من حيث الادارة او من حيث الارباح التي حققها، فا بالنظر الى بيانات الجدول (١) يتبين ان حجم الواردات والصادرات في هذه المنطقة كان في زيادة مضطردة خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٠.

ولعل السبب يعود الى الموقع الجغرافي المميز لمنطقة جبل علي لكونه نقطة توقف الملاحة لحركة التجارة العالمية، اضافة الى موقع دبي وقربها من مضيق هرمز كمدخل للخليج العربي وسهولة الوصول الى شبه الجزيرة العربية بالاضافة الى قربة من اسواق تمتاز بارتفاع المستهلكين.

جدول (١)

قيمة الواردات والصادرات غير النقطية في منطقة جبل علي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٠

السنة	قيمة الواردات بليون دولار	قيمة الصادرات بليون دولار
٢٠٠٤	٥٥,٢٣	٢٨,٧٤
٢٠٠٥	٦٧,٣٩	٣٠,٨٩
٢٠٠٦	٧٩,٢٢	٣٣,٩٧
٢٠٠٧	١٠٥,٧١	٤٤,٨
٢٠٠٨	١٧٦,٣	٦٠,٧٣
٢٠٠٩	١٤٩,٧	٥٧,٩٧
٢٠١٠	١٦١,٤	٦١,٧٢

المصدر: مجموعة دبي العالمية، اقليم الامارات :www.dpowrid.ea

وارتباطه بشبكة من طرق النقل البري والبحري والجوي والتي تربطها مع الدول المجاورة ودول شبه القارة الهندية وجنوب وشرق افريقيا، والاعتماد على نظم المعلومات المتطورة[٨].

وهنا يمكن للعراق ان يستفيد من هذه التجربة الناجحة نظراً للموقع الجغرافي المميز للموانئ العراقي واطلالها على منطقة تمتاز بارتفاع المستهلكين والتي يمكن ان تكون اسواق هامة لتصريف المنتجات.

٥. الموانئ العراقية وواقع المناطق الحرة فيها:

يمتلك العراق العديد من الموانئ التجارية المخصصة لأغراض تجارية (استيراد وتصدير) تقع على الضفة اليمنى لشط العرب كميناء المعقل، ابو فلوس، ام قصر، خور الزبير والتي سيتم تناولها على النحو الاتي.

١. ميناء المعقل

يقع على الضفة الغربية من شط العرب على مسافة (١٣٥كم) من النهاية الشمالية للخليج العربي، عند دائرة عرض ٣٠،٤٥ ° شمالاً وخط طول ٤٧،٣٦ ° شرقاً تنظر الخريطة (٢) هو اول ميناء في العراق أنشا عام ١٩١٩، يتكون من ١٥ رصيف تجاري، وتبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء (٣٧٥٠) مليون طن سنويا.

تعرض ميناء المعقل الى اضرار كبيرة اوقفتهم عن العمل لتدمير الارصفة والممتلكات خلال الحرب العراقية الايرانية، اضافة الى عدم صلاحية شط العرب للملاحة من جانب آخر. وهو حالياً يعمل بطاقات محدودة جداً[٩].

خريطة (٢)
مواقع الموانئ العراقية التجارية

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة النقل، الشركة العامة لموانئ العراق، قسم الاعلام، ٢٠١٥.

ميناء ابو فلوس

يقع على الضفة الغربية من شط العرب في قضاء ابي الخصيب على بعد (٢٢)كم من مركز مدينة البصرة، عند دائرة عرض ٣٠،٢٠ ° شمالاً وخط طول ٤٨،١٢ ° شرقاً، انشا عام ١٩٧٥ وهو من اصغر الموانئ العراقية يتكون من ثلاث ارصفة للبضائع العامة تبلغ الطاقة الاستيعابية (٧٥٠) الف طن سنوياً[١٠].

٢. ميناء أم قصر

يقع الميناء في النهاية الجنوبية لخور الزبير وعند التقائه بخور عبد الله، يبعد (٦٦)كم عند مدخل البصرة الغربي عند دائرة عرض ٣٠,٠٣° شمالاً وخط طول ٤٧،٥٨° شرقا تنظر الخريطة (٢) انشأ الميناء عام ١٩٦١ وبدأ العمل الفعلي في هذا الميناء عام ١٩٧٤.

يتكون الميناء من (٢١) رصيف، ويعمل بطاقة استيعابية (٨) مليون طن سنويا، ويستقبل السفن ذات الغاطس (٩،٧)م [١١].

يتمتع الميناء بمقومات تجعله يحتل مكانه مهمة بين الموانئ التجارية العراقية منها ارتفاع موقع الميناء وصلابة الارض التي تسمح بأنشاء ارصفة جديدة بطاقات استيعابية كبيرة وارتباطه بشبكة طرق وخط سكة حديد، وقلة الترسبات فيه وقربة من الخليج العربي[١٢].

٣-١ المنطقة الحرة في ميناء ام قصر

تعد المنطقة الحرة في ميناء ام قصر اول منطقة حرة في العراق إنشات عام ١٩٦٩ بمساحة بلغت (٧٥٠٠)م٢ وكان الاستثمار فيها مختلط، عراقيا من قبل الحكومة وعربياً من قبل شركات عربية واجنبيا من قبل شركات فرنسية كانت تعمل داخل العراق، اقتصر نشاط هذه المنطقة على التخزين الذي كان محدوداً ومتواضعاً، الامر الذي ساعد على عدم استمراها وتوقفها عن العمل عام ١٩٨٠[١٣].

٤. ميناء خور الزبير

يقع هذا الميناء شمال خور الزبير عند دائرة عرض ٤٠ – ٣٠° شمالاً وخط طول ٥٨،٤٧° شرقاً تنظر الخريطة (٢)، يقع الميناء على بعد ٦٠ كم عن مركز مدينة البصرة و (١٠٥) كم عن النهاية الشمالية للخليج العربي و (٢١) كم عن ميناء ام قصر.

تم انشاء الميناء عام ١٩٧٠ ودخل مرحلة التشغيل الفعلية عام ١٩٧٤، وهو ميناء تجاري صناعي انشأ لخدمة المشاريع الصناعية (الحديد الصلب والاسمدة الكيمياوية، البتروكيمياويات) يبلغ عدد الارصفة فيه (١٢) رصيف، اما عمق الغاطس فيتراوح بين (١٢،٥ – ١٤) م، وبطاقة استيعابه تبلغ (٧،٥) مليون طن سنوياً[١٤].

٤-١ المنطقة الحرة في خور الزبير

تقع هذه المنطقة الى الجنوب الغربي من مدينة البصرة، انشأت هذه المنطقة في عام ١٩٩٨، وكان الهدف منها الاسهام في فك الحصار عن العراق آنذاك وتشجيع الدول المجاورة على الاستثمار فيها، تبلغ مساحتها (١٠٠٠)كم^{٢} قابلة للتوسع.

تتميز هذه المنطقة بإطلالتها على الخليج العربي مما جعلها نقطة وصل مهمة لخطوط التجارة الدولية، كما يوجد اكثر من منفذ بحري وبري يمكن ان تتعامل معه المنطقة الحرة، حيث

انها مجاورة لميناء خور الزبير وعلى بعد (٢٠) كم من ميناء ام قصر، فضلاً عن وجود منفذ صفوان الحدودي مع الكويت ومنفذ الشلامجة مع ايران، اضافة الى قربها من معمل الاسمدة ومعمل البتـروكيمياويات ومعمل الحديد والصلب ومعمل الغاز، التـي يمكن ان تجعل منها بيئة ناجحة لكافة الانشطة التجارية والصناعية [١٥].

وعلى الرغم من الموقع الجغرافي المميز لهذه المنطقة، نجد تذبذب في حجم ايراداتها خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٠) الجدول (٢).

الجدول (٢)

حجم الايرادات في منطقة خور الزبير للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٠)

السنة	المنطقة الحرة في خور الزبير الايرادات بالدولار
٢٠٠٤	٢٦٤،٦٤٠
٢٠٠٥	٣٦٨،٥٧٧
٢٠٠٦	٢٩٨،٩٤١
٢٠٠٧	١٣٤،٨٠٧
٢٠٠٨	١٢٦،٩٩٨
٢٠٠٩	٣٣٩،٠٥٧
٢٠١٠	١،٤٥٧،٦٧٧

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة المالية، الهيئة العامة للمناطق الحرة، ٢٠١١، ص٢٠

حيث يلاحظ من بيانات الجدول ان ادنى ايراد لها كان في عام ٢٠٠٨ بلغ (١٢٦،٩٩٨) واعلاها في عام ٢٠١٠ اذا بلغ (١،٤٥٧،٦٧٧)دولار، ولعل السبب في ذلك يعود الى ضعف الانشطة التجارية والصناعية والخدمية فيها والناجم عن جملة من المعوقات التي تحد من امكانية نجاح تلك المناطق منها:

١. غياب الاستقرار الامني والاقتصادي في العراق والذي ساعد على عدم توفر بيئة ملائمة للأنشطة في المناطق الحرة.
٢. نقص الخدمات والبنى التحتية والتي تتمثل بعدم توفر الطرق المعبدة وخدمات الماء والكهرباء والصحة والتأمين ونقص المخازن المبردة والمسقفات والساحات والارصفة بالإضافة الى عدم تطور خدمات الشحن والتفريغ في ميناء خور الزبير وام قصر.

٣. ضعف الخبرة في ادارة المناطق الحرة لأن هذه التجربة حديثه على العراق.
٤. منافسة المناطق الحرة للدول المجاورة في كل من الامارات العربية المتحدة وسوريا والاردن[١٦].

من خلال ما تقدم نجد ان المناطق الحرة المقاومة على الموانئ العراقية لم تستطع تحقيق نتائج نضير ما تم تحقيقه في دول الخليج المجاورة وهنا لا بد من التفكير الجاد في هذه المرحلة بتطوير المناطق الحرة القائمة والبحث عن مناطق حرة جديدة من خلال توفير المناخ السياسي والاقتصادي الملائم والتنسيق والتعاون مع المناطق الحرة المجاورة.

الاستنتاجات

١. لا تتناسب الموانئ العراقية التجارية المتمثلة بميناء ام قصر وخور الزبير مع امكانيات موانئ الدول المجاورة نتيجة لمحدودية الاعماق وعدم توفر بنية تحتية متطورة فيها على الرغم من تمتعها بموقع جغرافي جيد.
٢. عانت المناطق الحرة في العراق ومنطقة خور الزبير تحديداً العديد من التحديات نتيجة لحروب العراق السابقة والحصار الاقتصادي الذي ادى الى العزلة والانقطاع عن العالم الخارجي.
٣. تواجه المناطق الحرة في الوقت الحاضر العديد من المعوقات التي تحول الى عدم نجاحها لا سيما العامل الامني والاقتصادي والخدمي والذي تم ذكره في الفقرة الاخيرة من البحث.

التوصيات

١. يتمتع العراق بموقع جغرافي مهم في التجارة العالمية، فهو حلقة وصل بين الشرق والغرب والطريق الامثل لتجارة المرور الترانزيت بين شرق وجنوب شرق اسيا واوروبا، وهنا لا بد للجهات المعنية من النظر بجدية اكبر الى وضع الموانئ العراقية بشكل عام والمناطق الحرة بشكل خاص، من خلال توفير الدعم المادي اللازم لها وخاصة في مجال الخدمات المتعلقة بالشحن والتفريغ فكما هو معروف ان الموانىء العراقية وتحديداً ميناء خور الزبير وام قصر تفتقر إلى وجود ارصفة حديثة ومخازن متطورة اضافة إلى التخلف في مجال التبادل الالكتروني في عملها.
٢. ضرورة التعاون والتنسيق والاستفادة من الدول التي حققت تطور واضح في مجال المناطق الحرة كدولة الامارات العربية المتحدة التي حققت قفزة نوعية في هذا المجال للارتقاء بالمناطق الحرة العراقية.

المصادر

١. محمد رضا ابو معاش، سفن النقل البحري بين التملك والاستئجار، مركز البحوث والاستشارات لقطاع النقل البحري السنة الخامسة عشر، ١٩٩٩، ص١٥.

2. Hans Rebhan, the Hamburg, free port system : Precondition and Importance, proceedings of the fourteenth conference, Hanmbourg, May, 1985, P126.

٣. محمد شفيق ميرا، بور سعيد ميناء حر، الندوة العلمية الخامسة، الجمعية الاقتصادية المصرية، الاسكندرية، ٢٨ – ٢٩ سبتمبر، ١٩٩٣، ص٢.

٤. محمد شفيق ميرا، المصدر نفسه، ص٣.

٥. بسطام الجنابي، تطور مفهوم المناطق الحرة وافاقها في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثالث، ١٩٩٩، ص٧٦.

٦. مناهل مصطفى عبد الحميد، الاهمية الاقتصادية للموانئ الحرة مع الاشارة الى المنطقة الحرة المقترحة في ميناء الفاو، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد ٤٦، بغداد، ٢٠٠٧، ص٢٢.

٧. ربيع قاسم ثجيل، عوامل نجاح لمنطقة الحرة في جبل علي وآثارها التنموية مع اشارة خاصة لإمكانية الاستفادة منها في تطوير المناطق الحرة في خور الزبير، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٣، ص٣٥.

٨. الموقع الالكتروني لمنطقة جبل علي الحرة: www.jafaz.ae

٩. وزارة النقل، الشركة العامة لموانئ العراق، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨، ص٢٢.

١٠. وزارة النقل، الشركة العامة لموانئ العراق، المصدر نفسه، ص١٨.

١١. وزارة النقل، الشركة العامة لموانئ العراق، المصدر نفسه، ص٢٣.

١٢. سري محمود المدرس، دور منافذ العراق المائية في خدمة التجارة العراقية (غير النفطية) للمدة ١٩٦٦ – ١٩٧٦، مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، العدد ٨، ١٩٨٢، ص٢٣٤.

١٣. علي عباس فاضل وسرمد عباس جواد، الاستثمار في المنطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات)، بحث مقدم الى وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، ٢٠١١، ص١٥.

١٤. وزارة النقل، الشركة العامة لموانئ العراق، المصدر نفسه، ص١٣.

١٥. علي عباس فاضل وسرمد عباس جوار، مصدر سابق، ص١٦.

١٦. غيداء صادق سلمان، المناطق الحرة وابعادها وانعكاساتها مع اشارة خاصة الى تجربة الاردن ودولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٧٣.